الاغتيال الثاني للسادات

الفصل الثامن

أزمات داخلية

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

« إن جميع مشاكل السياسة تخرج من حبة القمح »

« ميرابو »

يمكن القول بأن عصر السادات كان عصر التحديات الكبرى ، فمنذ توليه الحكم كانت تنتظره قضايا خطيرة تحتاج للحسم أشفق عليه البعض منها ، وواجهته تحديات كثيرة وخطيرة فرضتها الأحداث ، والحقيقة أن طبيعة المرحلة السياسية فيما بعد وفاة عبد الناصر كانت تتطلب شخصية فى كاريزمية السادات تغامر وتناور وتخرج بقراراتها المفاجئة الحاسمة سواء كانت إيجابية أو سلبية ، فقد كان على السادات أن يحل قضايا وأخطاء الماضى ضمن أعباء تركة ثقيلة ورثها ثم عليه أن يواجه تداعيات ونتائج قراراته بشأنها وبين هذا وذاك كانت الأحداث تفرز قضايا جديدة اشترك السادات فى صنع بعضها ، ورغم قصر فترة السادات التى لم تتجاوز ١١ عاماً فإنها كانت فترة خصبة سياسيا وشهدت تحولات كثيرة كان السادات سببا مباشرا في إحداثها .

الصراع مع مراكز القوى وثورة التصحيح

توفى الرئيس عبد الناصر وقد خلف وراءه مجموعة ممن يحسبون على التيار الناصرى اعتقدت أنها ورثت الثورة وكانت تسيطر على الأجهزة الرئيسية فى الدولة ، وكان قد تم تعيينهم كأهل ثقة وليس كأهل خبرة ! فكان من الطبيعى أن يكونوا رموزا للنكسة ، واستطاعت هذه المجموعة أن تسيطر على كل أجهزة الدولة من قوات مسلحة ومخابرات وشرطة واتحاد اشتراكى وإعلام فى نهايات عصر الرئيس عبد الناصر وصارت مراكز قوى لها نفوذها وسيطرتها ، ورأت هذه المجموعة بعد وفاة الرئيس عبد الناصر أن تسرع فى تعيين نائبه أنور السادات رئيسا للجمهورية على أساس أنه ضعيف ومطيع وأنه لقمة سائغة يمكن الإطاحة به فى أى وقت أو مجرد واجهة يحكمون من ورائه ولا يتحملون المسؤولية حتى أنهم أداروا الحملة

الانتخابية للسادات فى الاستفتاء على ترشيحه رئيسا للجمهورية ، وبعد تعيين السادات رئيساً آثر التريث وعدم الاصطدام بمجموعة مراكز القوى ، وتصنع الضعف وأسرف فى تأكيد ضعفه لهم ، والحقيقة أن السادات كان مشحونا بالكثير من الأفكار وكان حائراً لا يعرف من أين يبدأ فكل القوى فى أيديهم وهو لم يمتلك بعد قوة شعبية تسانده ، ولكن استعجال مراكز القوى الصراع كان فى مصلحة السادات ، كما أن التوفيق والحظ حالف السادات كثيرا فى هذه الفترة حيث كانت السلطة تسعى إليه سعيا وخيوط المؤامرة تتجمع فى يديه .

بدأ السادات يتحرك سياسيا ، وبدأ بطرح بعض المبادرات الدبلوماسية ، وبدأ بتحرك على الجبهة العربية حيث شرع فى عقد اتفاقية بنغازى بإقامة وحدة بين مصر وسوريا وليبيا وكان السادات يريد تغيير فى مؤسسات الدولة وهو ما يتعارض مع نفوذ مراكز القوى التى تسيطر على المؤسسات الموجودة منذ العهد الناصرى ، ومن هنا بدأ الصطدام واعترضت مراكز القوى على مشروع الوحدة ، وعند عرض مشروع اتفاقية بنغازى على اللجنة التنفيذية العليا لم يوافق عليه سوى ثلاثة من ثمانية ؛ فطلب السادات عرض الأمر على اللجنة المركزية ورغم انقسامات حادة تمت الموافقة فى النهاية على مشروع الوحدة .

واحتك السادات بمراكز القوى أيضا عندما قرر تجديد مبادرة روجرز ومد فترة وقف إطلاق النار مع إسرائيل فاعترضت المجموعة على قرار السادات وكانوا يريدون الحرب ورفض السادات وقال أن مصر غير مستعدة لحرب حاليا ، ويتعجب الدكتور «عبد العظيم رمضان» من هذا الموقف من جانب مراكز القوى فيقول : « هل كانوا يريدون تحرير الأرض فى وقت قمنا فيه بنقل الكلية الحربية المصرية إلى السودان والكلية البحرية إلى ليبيا[1] .. وسماء مصر قبل حائط الصواريخ

(١) كان هذا جزءا من ((خطة الانتشار)) التى وضعتها القيادة العامة بتوزيع وحداتها ومنشآتها العسكرية على مناطق شاسعة داخل وخارج الجمهورية للحد من الخسائر التى تلحق بالقوات المسلحة جراء هجمات الطيران الإسرائيلى .

كانت مفتوحة تماماً؟! .. لقد كان السادات عقلانيا غير متعجل للسياسة التى يريد أن يحققها » ولم يتورط السادات فى الحرب فى هذا الوقت وتريث لحين اكتمال استعداد القوات المسلحة .

وقررت مراكز القوى تصعيد الصراع مع السادات ، ففى أول مايو ومع شروع السادات فى إلقاء خطبة عيد العمال فوجئ بلافتات وصور لعبد الناصر وتأبين وهتاف له أثارتها مراكز القوى لإحداث الفوضى وإظهار السادات بالشخص الضعيف وعمل مظاهرة بعبد الناصر ضد السادات ، وبسرعة البديهة وبدهاء قال السادات «عبد الناصر لم يمت ..كلنا عبد الناصر» ونجح فى تهدئة الهتافات وجذب الناس لحديثه . ، وفى اليوم التالى مباشرة أقال السادات على صبرى نائب الرئيس وأحد أقوى مراكز القوى ، فبدأت المجموعة بسرعة تحيك خيوط المؤامرة للتخلص من السادات قبل القضاء عليهم ، وقد حاول السادات استمالة الفريق «محمد فوزى» وزير الحربية لصفه ولكن الفريق كان ضمن مجموعة مراكز القوى ، وكان قد بعث بأمر مكتوب[1] بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٧١ إلى الفريق صادق رئيس المخابرات العسكرية فى ذلك الوقت بأن يكون مستعداً لإصدار أوامره بتحرك الجيش لأغراض تأمين القاهرة وحصار الإذاعة حينما تأتى اللحظة الحاسمة ، ولكن لحسن حظ السادات أن الفريق «صادق» لم يصدر أوامره بالتنفيذ ، وعلى الجانب الأخر استطاع السادات فى ظل هذا الصراع المحموم أن يضم لصفه «الليثى ناصف» قائد الحرس الجمهورى ، وازداد الصراع ضراوة وأصبح الجو مشحونا والكل مترقبًا وبدأ كل جهاز يسجل للآخر سواء الداخلية بقيادة شعراوى جمعة أو المكتب الخاص بسامى شرف .. أو جهاز المخابرات العامة بقيادة أحمد كامل ، وكانوا فى تسجيلاتهم يعترضون على سياسة السادات، وأنهم سوف يعتقلونه لو ذهب إلى الإذاعة كما أشار اللواء طه زكى الذى سمع هذه الأحاديث التى تحكى

(١) كشف الفريق فوزى عن هذه الوثيقة الخطيرة فى مذكراته التى نشرت عام ١٩٨٢ .

المؤامرة بالكامل وذهب بها إلى السادات الذى مسك بيده دليل إدانتهم وقرر تصفيتهم جميعاً ، وقدم شعراوى جمعة وزير الداخلية استقالته ، وقامت بقية أفراد مراكز القوى بتقديم استقالة جماعية هادفين إلى إحداث فراغ دستورى أو أزمة دستورية Constitutional Crisis ، وظنوا أن الشعب سيخرج مؤيدا لهم ولم يعرف السادات أمر الاستقالات إلا قبلها بدقائق حينما أخبره أشرف مروان[1] مدير مكتب سامى شرف وزوج كريمة الرئيس عبد الناصر أن الاستقالات ستذاع بعد دقائق ، فطلب السادات من سكرتيره أن يتصل بالإذاعة ويطلب منهم إضافة جملة لقرار الاستقالات تفيد أن الاستقالات عرضت على الرئيس وأنه قد قبلها ، وهنا جاء دور الليثى ناصف حيث طلب منه السادات القبض على مراكز القوى وتحديدا قامتهم ، وفى اليوم التالى أعلن السادات عن المؤامرة وحركة التصحيح ١٥ مايو ١٩٧١ ، وخرجت المظاهرات تؤيد السادات ، و قدمت مجموعة مراكز القوى للمحاكمة ، وأعاد السادات تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة الدكتور محمد فوزى ، وهكذا انتهت قصة الصراع واستتب الأمر للسادات ، ولا شك أن الأستاذ «هيكل» ساعد السادات فى صراعه مع مراكز القوى وسانده ودعمه وبارك خروجه منتصراً من الصراع وكتب كثيراً عن أحداث ١٥ مايو ومدح فيها السادات وتصرفه ومن أقواله فى مقالاته عن تلك الأحداث :

«لقد عشت لحظة الانفجار ، ولحسن الحظ ان الكارثة لم تحصل إنها شهادة تاريخية لصالح أنور السادات ، لشجاعته المادية والروحية فى ظروف صعبة وخطيرة »

«لقد كان أمامهم مجرداً من السلاح ومعهم جميع أسلحة السلطة فى مصر ، ومع

(١)توفي في ٢٧ يونيو ٢٠٠٧ إثر سقوطه من شرفة منزله بلندن فى حادث غامض أثار الكثير من الجدل خاصة وأنه كان متهم بالعمالة لصالح إسرائيل وأنه كان عميلاً مزدوجًا إلا أن السلطة المصرية نفت هذه التهمة تماماً عن مروان ووصفته بأنه كان وطنيا مخلصا وقام بالعديد من الأعمال الوطنية لم يحن الوقت للكشف عنها .

ذلك فقد كنسهم من فوق الأرض كنساً لأن الشعب كان معه »

« كانت قراراته لمواجهة التطورات المفاجئة ، مزيجا مدهشاً من الهدوء والحسم » . وهذا يكشف التناقض الغريب للأستاذ «هيكل» مع نفسه ، حيث جاء بعد ذلك فى كتابه «خريف الغضب» يسند كل نجاح السادات فى أحداث ١٥ مايو بل فى كل قراراته الناجحة بعد ذلك إلى الحظ والتوفيق الذى قال الأستاذ «هيكل» أنه رافق السادات طوال عمره !! ولم يغفل الأستاذ «هيكل» أن يبرز للقارئ نصائحه للسادات فى تلك الفترة ، وبأسلوب تهكمى تحدث الأستاذ «هيكل» فى الكتاب عن أحداث ١٥ مايو قائلاً « هكذا فشلت المحاولة «يقصد مؤامرة مراكز القوى» ، وخرج السادات منها وهو بطل الساعة الذى استطاع أن يتصدى لإخطبوط أعدائه ، بينما الواقع أن الظروف خدمته بأكثر مما كان يتصور . لقد أنقذه حظه الذى لم يتخل عنه حتى هذه اللحظة » كان هذا هو رأى الأستاذ «هيكل» بتجريد السادات من أى دور بعد أن كان يقول عنه فيما قبل أن «قراراته مزيجا من الدهشة والحسم» !!! ، ولا شك أن الظروف خدمت السادات فعلاً فى هذا الصراع وقد بينا ذلك من خلال سياق أحداث الصراع ، ولكن هذا لا ينفى أن السادات تحرك بهدوء وذكاء فى هذه الأحداث وكان قد استطاع توسيع الفجوة بين الجيش ومراكز القوى باتصاله بالفريق «صادق» الذى لم ينفذ أوامر برقية الفريق فوزى وزير الحربية ، والتحليل المقبول لدى البعض لموقف الأستاذ «هيكل» المتناقض هو أنه دعم وساند السادات إبان أحداث ١٥ مايو آملاً أن يحظى بنفس المكانة التى حظيها لدى الرئيس عبد الناصر بجانب كرهه لمجموعة مراكز القوى التى كانت تريد التخلص منه خاصة بعد مقالة هيكل«عبد الناصر ليس أسطورة» ، وبعد أن اصطدم الأستاذ «هيكل» بالسادات بعد ذلك وكان أحد المعتقلين فى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ كان للأستاذ «هيكل» رأى آخر بعد ذلك فى أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ فى كتابه «خريف الغضب» !.

***

أحداث١٥ مايو صراع أم انقلاب أم ثورة:

حار كثيرون فى وصف أحداث ١٥ مايو هل كانت صراع على السلطة أم مجرد إنقلاب قام به السادات للإطاحة بمعارضيه ، هل كانت ثورة على ثورة يوليو ، أم أنها كانت حركة تصحيح لمسارها أو ثورة تصحيح ؟

يقول الدكتور «عبد العظيم رمضان» أن الانقلاب هو « تغيير يحدث فى البناء السياسى للمجتمع تسقط به السلطة القائمة ، وتقوم غيرها ، دون أن يترتب على هذا السقوط والقيام أى مساس بأوضاع الملكية السائدة فى المجتمع » وعلى هذا الأساس فإن «١٥ مايو» لم تكن انقلاباً لأن السلطة الشرعية الممثلة فى السادات لم تسقط بل سقطت القوى المعارضة لها ، إذن فهل كان يوم «١٥ مايو» ثورة تصحيح لثورة يوليو أم ثورة عليها ، ويضيف المؤرخ «عبد العظيم رمضان» أن الفيصل فى «حجم التغير وكنهه واتساع نطاقه وموقعه فى بناء المجتمع ومدى ما أحدثه من تغير فى الأوضاع القائمة» ، وعقب انتصار السادات فى ١٥ مايو على مراكز القوى قام بعدة إجراءات تصحيحية مثل وقف الرقابة على التليفونات والصحف ، وأصدر الدستور الدائم وأغلق المعتقلات مُرسياً للديمقراطية السياسية التى افتقدتها ثورة يوليو ولكنه فى نفس الوقت حافظ على إنجازات ثورة يوليو فى مجال الديمقراطية الاجتماعية بإصدارها قوانين الإصلاح الزراعى وقوانين التأميم ، إذن فإن الوصف الدقيق لأحداث ١٥ مايو هو ثورة تصحيح أو عملية تطهير Purge وليس ثورة على الثورة .

الانفتاح الاقتصادى بين الوهم والحقيقة

يقول لينين : « السياسة هى تعبير دقيق عن الاقتصاد » . ومما لاشك فيه أن للاقتصاد دوره الرئيسى فى رسم وصياغة سياسة أى دولة ، فهو حجر الزاوية لأى تقدم ونمو فى المجتمع . كانت مصر تواجه أزمة اقتصادية طاحنة بعد الحرب ، فقد أنهكت الحرب الميزانية المصرية واستنزفت مواردها طوال ست سنوات فالديون

العسكرية وحدها لا تقل عن ٢٠٠٠ مليون جنيه هذا إلى جانب الزيادة السكانية واستشراء الفساد البيوقراطى كما أن المصانع الضخمة لا تعمل بكافة طاقاتها لنقص قطع الغيار ، وكان الاقتصاد المصرى من الخمسينيات إلى أوائل السبعينيات يهيمن عليه القطاع العام فلجأ السادات إلى تبنى سياسة اقتصادية جديدة عرفت بـ«الانفتاح» وتم بموجب تلك السياسة تغيير التوجه المالى للدولة من الاشتراكية Socialism إلى الرأسمالية Capitalism والاقتصاد الحر وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة فى الإنتاج بجانب القطاع العام وكانت هذه السياسة تهدف إلى تشجيع رؤوس المال الأجنبية والعربية للاستثمار داخل مصر على ألا يضر ذلك بالقطاع العام وبالصناعة الوطنية ويكون دفعا لعجلة التنمية ولكن إزالة القيود على الاستثمار وفتح الباب للرأسمال الأجنبى أدى إلى نمو سريع لرؤوس الأموال الصغيرة التي كانت موجودة في ظل النظام الاشتراكى، وظهور طبقة رأسمالية طفيلية ووسطاء وسماسرة أصبحت تنمو بشراهة واتسعت وتضخمت واستغلت هذه الحرية ومارست احتكارها وانتشر الفساد، والرشوة ونهب الثروات حيث شهدت هذه الفترة «١٩٧٤ – ١٩٨١» نموا سريعا للدخل القومى حيث بلغ معدل النمو السنوى Growth Rate فى الناتج المحلى ٨ , ٩٪ وهو لم تشهده مصر من قبل وكان السبب فى هذا النمو السريع يرجع إلى نمو التجارة بشكل ملحوظ وأعمال الوساطة، وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، وحصيلة تصدير البترول ، ودخل قناة السويس إلى جانب السياحة فضلا عن التدفق الهائل للمساعدات والقروض الأجنبية، وبالنظر إلى هذه المصادر فإنها مصادر غير إنتاجية مما حول الانفتاح إلى «انفتاح استهلاكى» ، وهذه المصادر يطلق عليها اقتصاديا «مصادر ريعية» ، وفى ظل هذا الرواج والتضخم الهائل Hyper Inflation الذى يصاحب تدفق الأموال دون أن يقابله إنتاج مواز وبنفس القدر زاد معدل الاستهلاك المحلى Local Consumption ، مما أدى إلى نمو حجم الواردات السلعية بمعدلات فاقت نمو

حجم الصادرات السلعية، وبالتالي بلغ متوسط المعدل السنوي لنمو العجز في الميزان التجاري Balance of Trade خلال هذه الفترة ١٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه ومن أجل تحقيق التوازن الخارجي تم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية ، وحدث عجز كبير فى الميزان التجارى ، وبالتالى لم تفلح سياسة السادات فى تحسين الاقتصاد المصرى بل ازداد الأمر سوءا ، ولكن هل كانت سياسة الانفتاح فى حد ذاتها خاطئة أم أن تنفيذها لم يكن صحيحا فلم تحقق النتائج المرجوة ؟

لم تكن سياسة الانفتاح كخطوة اقتصادية لدفع عجلة الاقتصاد خاطئة ولكن جرى تنفيذها بشكل غير منضبط وسليم ، فالحل ليس فى الانغلاق بل كان لزاما على مصر أن تنفتح على العالم ولكن تحت ضوابط ومراقبة معينة حيث يقول الفرنسى «شارل زوجيب» – أستاذ العلاقات الدولية – « كان يجب على مصر بعد انتصار ١٩٧٣ أن تختار سياسة الانفتاح، لأن مصر الخالدة المنهكة بفعل أربعة حروب ، والمجمدة بفعل البيروقراطية الناصرية nasserism Bureaucracy مشحونة بالأمل أمام الانفتاح ، فمصر تحتاج إلى السلام والتنمية بشكل عاجل » .

حتى أن الاتحاد السوفييتى معقل الاشتراكية والعدو اللدود للرأسمالية كان يدرس تجربة السادات فى الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص !! ، وبالتالى لم يكن اتجاه السادات إلى الانفتاح خاطئا إن لم يكن ضروريا كما أوضح زوجيب ، ولكن جرى تنفيذه بشئ من العشوائية المفرطة ، وعدم مراقبة ووضع ضوابط معينة فاختلط الحابل بالنابل ونال الثراء الفاحش فئة معينة والذى جرى وصفهم بالقطط السمان وتم التعبير عنهم بشكل أدبى ودرامى ، وبقى معظم الشعب فقيرا ، ورغم أن سياسة الانفتاح التى انتهجها السادات كانت من عوامل تدهور وتردى أحوال الاقتصاد المصرى والذى ظل يعانى منها لسنوات طويلة إلا أنه من غير المنصف أن نحمل السادات كل أخطاء وأمراض الاقتصاد المصرى ؛ فقد ورث عن سلفه عبد الناصر اقتصادا محطما وكان مجبرًا أن يوجه كل ثمار الاقتصاد إلى المجهود الحربى

حتى وصل الاقتصاد المصرى إلى مرحلة الصفر إبان حرب أكتوبر .وخلال هذه الأيام ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية[1] conomic Crise واجتياحها الاقتصاد العالمي وسقوط جميع المذاهب الاقتصادية ، أصبح العالم حائراً يسأل ما هو الوضع الاقتصادي الأمثل Optimum Economic Position .كان من الواضح أن سقوط جميع المذاهب الاقتصادية من اشتراكية ورأسمالية ما هو إلاسقوط للأقنعة المختلفة للاقتصاد الوضعي الذى أثبت فشله فى معالجة مشاكل المجتمع الاقتصادية ، ومما للموضوع من أهمية قصوى ؛ فمن الواجب أن أتحين تلك الفرصة للمنادة بالنظام الاقتصادى الإسلامي الشامل الذى قدم القواعد لكل أنواع العلاقات والمعاملات الاقتصادية في مجالات الملكية والحرية والعدالة والضمان الاجتماعي وتدخل الحكومة وتوازن المصالح ونظم شؤون الفرد والجماعة والدولة في مختلف النواحي الشخصية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في السلم والحرب وكل ذلك على قواعد ثابتة وأحوال مستقرة تخدم أغراضا محددة وتحقق أهدافا معروفة بتنظيم دقيق ومنطق راق ، فما بين نظام رأسمالي نجد فيه الفرد هو أساس الاقتصاد الرأسمالي بحيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيقاً لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة وشيوع الأنانية والاحتكار ، ونظام اشتراكى يجعل المجتمع هو الأساس ولايقر الملكية الفردية نجد الاقتصاد الإسلامي يخالفهما ويقوم على أساس توازن عجيب بين الفرد والمجتمع فيقر بالملكية الفردية وحرية الفرد فى التملك ولكن وضع لها الضوابط والقيود ، كما راعى مصلحة المجتمع بفئاته المختلفة ، وليسع لى صدر القارئ أن أقتطف هذه الفقرة المطولة من حديث الشيخ القرضاوي حول الاقتصاد الإسلامي فى حوار

(١)تعرف الأزمات الاقتصادية Economic Crises بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما أو عدة أقطار ، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك .

أجرى معه فى هذا الشأن ، يقول الشيخ القرضاوي « نجد أن الإسلام أقر وشرع من الفرائض ما يقيم التوازن بين الفرد والمجتمع، وجعل هناك من المحرمات أيضاً في قسم المنهيات في الشريعة أيضاً ما يقيم هذا التوازن ويقيم العدل وأهم أمرين في الاقتصاد الإسلامي وهما أمران بارزان جداً في جانب المأمورات فريضة الزكاة، هذه دعامة من دعائم الاقتصاد الإسلامي وهي دعامة من دعائم الإسلام، هي الركن الثالث من أركان الإسلام وهذه لها أهدافها الاجتماعية، الاقتصادية والدينية والسياسية، وفي الجانب الآخر نجد تحريم الربا وتحريم الاحتكار وتحريم الضرر الذي يسبب النزاع والمجازفات فهذه الأشياء أساسية تجعل الاقتصاد الإسلامي مخالفاً للاقتصاد الوضعي، الاقتصاد الإسلامي يختلف أيضاً عن الاقتصاد الوضعي في أنه ليس هدفه الناحية المادية فقط، الاقتصاد الرأسمالي يهمه أن يربح الفرد، يكسب أموالاً ولأن قيمة الفرد عندهم بما معه من مال، « فقيمة رب الألفِ ألفٌ وزِد تزِد، وقيمة رب الدرهمِ الفرد درهمُ »، أي حسب ما معك تكون قيمتك في المجتمع ، الإسلام يقول ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ ففيه مال ولكن فيه باقيات صالحات ، فالإسلام يجعل مهمة الفرد أنه يسعى في الدنيا ليكسب رزقه ﴿فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾، ﴿فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ والعمل في الإسلام عبادة وجهاد وفي كل الأيام مشروع العمل، فاليهود مثلا يوم الأحد يحرم عندهم العمل، نحن عندنا حتى يوم الجمعة قبل الصلاة هناك بيع وشراء وعندما يسمع النداء ﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ﴾ وبعد الصلاة ﴿فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾، فالاقتصاد الإسلامي يجعل من الناحية المادية خادمة للناحية الروحية يعني الناس عليهم أن يكسبوا ليعبدوا الله بعد ذلك ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ هذه وصايا لأصحاب المال ثم أن الاقتصاد الإسلامي يتميز بأنه اقتصاد أخلاقي، الاقتصاد

الوضعي يقول لك لا علاقة للاقتصاد بالأخلاق، الاقتصاد المهم أن يحقق مكاسب، إنما الاقتصاد الإسلامي لابد أن يرتبط بالأخلاق في عمليات الاقتصاد الأربعة الأساسية، فالاقتصاد إنتاج واستهلاك وتداول وتوزيع، هذه أركان الأعمال الاقتصادية، المسلم مرتبط بالقيم الأخلاقية والعقدية والتشريعية الحلال والحرام في كل هذه الأشياء، ففي الإنتاج عليه ألا ينتج الشيء المحرم ولا الشيء الضار للناس، وفي الاستهلاك أيضاً مأمور بأن يستهلك في حدود معينة ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾، وفي التداول ممنوع أيضاً أنه يكسب المال من حرام أو ينميه بالحرام فهو مرتبط بطرق معينة ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ أى أن الاقتصاد مرتبط بالأخلاق فى كل عملياته » . أى نظام اقتصادى إذن يضاهى الاقتصاد الإسلامي ، هل سنظل نفكر طويلاً فى الوضع الاقتصادى الأمثل ؟!

أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧

تعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ من أصعب المواقف فى حياة السادات منذ توليه الحكم وحتى رحيله ، وأحدثت شرخا كبيرا فى النظام الساداتى وجرحا غائراً للسادات نفسه ؛ حيث كانت أشبه بثورة شعبية عارمة كان من الممكن أن تطيح بالنظام الساداتى للأبد . كان من الواضح أن أمراض الاقتصاد المصرى لم تفلح سياسة الانفتاح التى جرى تنفيذها بشكل سيئ فى علاجها وأصبح الأمر أكثر سوءا مع تزايد الديون ، وفى محاولة فى سبيل الإصلاح الاقتصادى عرضت مقترحات اقتصادية على السادات توصى برفع الدعم عن بعض السلع الضرورية «كالخبز والأرز والزيت والسكر وغيرها» ، ولم تكد تصدر صحف يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ تحمل على صدر صفحاتها قوائم بالسلع التى ارتفع أسعارها حتى هب الشعب ثائراً صباح اليوم التالى ١٨ يناير مستنكراً لقرارات رفع أسعار السلع واشتعلت

المظاهرات العنيفة التى اجتاحت شوارع القاهرة والإسكندرية وأسوان ومعظم مدن الجمهورية، واصطدمت بالشرطة والأمن الذى لم يفلح فى إخمادها واستمرت المظاهرات إلى اليوم التالى١٩ يناير بكثير من العنف ولم يتم إخمادها إلا بسيطرة الجيش على الموقف وإعلان السادات إلغاء قرارات رفع الأسعار ، وكان السادات قد أطلق على هذه الانتفاضة الشعبية « انتفاضة حرامية » ! حيث استغلت بعض العناصر هذا الموقف واتجهت إلى النهب والتدمير وقامت بأعمال تخريبية Sabotage ، كما ألصق السادات التهمة للشيوعيين فى إشعال لهيب تلك الانتفاضة وتفجير الأحداث فى مناطق عديدة فى وقت واحد وبتكتيك واحد منظم على نطاق واسع من الصعب حدوثه تلقائياً وشبه السادات هذه الأسلوب من جانب الشيوعيين بأسلوب لينين فى الاستيلاء على موسكو عندما أشعل شرارة الثورة البلشفية[1] ، ورغم أن الشيوعيين كانوا بالفعل فى انتظار أى فرصة لركب موجة الأحداث وإشعال الموقف لخلخلة النظام الحاكم إلا أنه لا يمكن اعتبار الشيوعيين مسؤولين عن أحداث يناير حيث كانت الانتفاضة شعبية بالفعل وخرج الشعب مدفوعاً بالغضب لقرارات رفع الأسعار وإن كان هناك دور للشيوعيين فى إشعال الموقف وزيادة حدته . كان السادات حزيناً للغاية ولم يكن يتوقع أن يخرج عليه الشعب بهذه الصورة وأن يكون هذا هو جزاء بطل أكتوبر الذى اكتسب شعبية وهتاف وتأييد الكثير من جماهير الشعب ، ولكن السادات نسى فى هذه اللحظة حقيقة تاريخية هامة وهى أن تلك الجماهير التى ترفع من منزلة زعمائها وتمجدهم هى نفسها التى تحط من قدرهم ، وهى ذاتها التى تجعل من أبطال ثوراتها السابقة وقوداً لثوراتها القادمة ، لذا فعلى الزعيم أن يستهدف مصلحة الوطن دون الاتكاء على شعبيته وأعماله ودون اعتبار لرصيد

(١) الثورة البلشفية أو ثورة أكتوبر كانت المرحلة الثانية من الثورة الروسية عام ١٩١٧ قادها البلاشفة بزعامة فلاديمير لينين وليون تروتسكي في ١٩١٧ ، بناء على أفكار كارل ماركس ؛ لإقامة دولة شيوعية وإسقاط الجمهورية الديموقراطية ، وتعد الثورة البلشفية أول ثورة شيوعية في القرن العشرين الميلادى .

جماهيرى سابق .

أحداث الفتنة الطائفية :

منذ دخول الإسلام مصر وبعد أن حرر المسيحيين من الاضطهاد الرومانى أصبح المصريون مسلمون ومسيحيون نسيجًا مصريًا وطنيًا واحدًا وصهرتهما معاً بوتقة وطنية ساهمت فى التصدى لكل من حاول العبث بورقة الفتنة الطائفية بينهما ، وعلى مدار تاريخ مصر وفى كافة مراحل نضالها جمع المسلمين والمسيحيين نداء وطنى واحد ، وحاربوا على جبهة واحدة ، وامتزجت دماؤهم فى كفاح مشترك ، ولقد كفل عدل الإسلام ورحمته وسماحته حرية ممارسة المسيحيين لشعائرهم الدينية وأن تربطهم بإخوانهم المسلمين كل أواصر المودة والمحبة وشاركوا جميعا فى بناء صرح مصر الثقافى وخاصة وأن اللغة العربية وعاء ثقافى للجميع ، ولكن كان ولايزال هناك مخططات خارجية تهدف دائما إلى زرع بذور الفتنة فى البنية المصرية وتشيع التطرف الدينى بين الأوساط المصرية ، ورغم استمرار هذه المخططات ونجاحها فى اختلاق نوعًا من الاحتقان الطائفى وإشعال حوادث الفتنة الطائفية إلى يومنا هذا ، مازالت بعض الأقلام السوداء تدين الرئيس السادات وتعتبره مفجراً للفتنة الطائفية فى مصر مدعين فى ذلك رعايته للجماعات الإسلامية التى انبثقت منها جماعات التطرف الدينى والتى ناصبت العداء لنظيرتها من الجماعات المسيحية وظهور أحداث العنف الطائفية بدءا من حادثة «الخانكة» عام ١٩٧٢ وانتهاءً بحادثة «الزاوية الحمراء» ، وأن السادات يشعل نار الفتنة ليجد ذريعة يمارس بها العنف ، وهكذا علقت هذه الأقلام مشانقها للسادات وظنت أنها مصافحة للحقيقة ، ولكنها ماكانت إلا صافعة لوجه التاريخ بعد أن زيفت ملامحه وافترت على مصداقيته ، فمخطط إشعال الفتنة الطائفية فى مصر ظهر قبل مجىء السادات واستمر بعده إلى الآن ، ولا شك أن فترة السادات شهدت توترات طائفية شديدة ولكنه لم يسع إلا إشعالها ؛ فبدأ بحادثة «الخانكة» عام ١٩٧٢ بسبب إحراق كنيسة

في المدينة قيل : إن وراءها الجماعة الإسلامية ، كيف يسعى السادات إلى أى محاولة لإثارة القلاقل فى المجتمع المصرى وهو يستعد لحرب سيتحدد فيها مصير الأمة بأكملها ويحتاج فيها إلى تضافر وطنى ! ، ونحن نعلم جميعا أن السادات سعى بشكل واضح إلى خلق نوع من المصالحة الوطنية بين جميع الجبهات داخليا وخارجيا قبل الحرب ، وأعتقد أن عبء الاستعداد للحرب كانت هم السادات الأول فى هذه الفترة ولهذا فرجل بعقلية السادات لن يسعى على الأقل فى هذه الفترة الحرجة على إحداث أى شيء يعكر الصفو ، فلقد كان يصارع ثورات الشعب من أجل بدء الحرب ، فهل كان سيسعى إلى فتح جبهة أخرى من الصراع ! كما أن الجماعات الإسلامية المتطرفة لم تكن بعد قد أخذت حيزها من التواجد ، ربما كانت تصريحات السادات سببا فى زيادة التوتر ولكنه لم يكن أبدا سببا فى وجود الفتنة .

أما حادثة الزاوية الحمراء عام ١٩٨١ بسبب خلاف بسيط بين عائلتين اتسع نتيجة التعبئة والإثارة فى منطقة سكنية مكدسة بالمسلمين والمسيحيين وتحول إلى أحداث دموية وقع على أثرها العديد من القتلى والجرحى ، ولا شك أن الجماعات المتطرفة فى كلا الجانبين سعت إلى تأجيج نيران الفتنة واستمرارها ، فمع لجوء بعض الجماعات الإسلامية إلى التطرف والعنف ، سعت بعض الجماعات المسيحية إلى تحويل الكنيسة إلى ما يشبه الحزب السياسى ومحاولة عزل الكنيسة عن يد الدولة وإثارة أقباط المهجر ضد السادات وقد استطاعت هذه المنظمات إصدار تقارير من الإدارة الأمريكية تتضمن وجود اضطهاد للأقباط في مصر ، ومن هنا اصطدم السادات فى غمرة تصادماته السياسية خلال هذه الفترة بالبابا شنودة ووضعه رهن الإقامة الجبرية ، فليس من الصحيح أن السادات سعى إلى إشعال فتنة طائفية ، ومن الذى يضمن أن يطفئ نار الفتنة بعد أن يشعلها التى ربما يكون مُشعِلها هو مقدمة حطامها ، لو كانت الفتنة الطائفية ارتبطت بوجود السادات فما سبب وجودها إلى الآن !! فقد حدثت العديد من حوادث الفتن الطائفية بعد ذلك مرورا بـ «إمبابة»

١٩٩١، و«أسيوط» ١٩٩٤ ، ثم أحداث «الكشح» بمحافظة سوهاج عام ١٩٩٨ و٢٠٠٠ ، وحادثة «محرم بك» فى الإسكندرية عام ٢٠٠٥ ، وحادثة نجع حمادى عام ٢٠١٠، ومازالت حلقات مسلسل العنف الطائفى مستمرة إلى يومنا هذا من خلال المتربصين بمصر من الخارج والذين يسعون إلى إساءة العلاقة بين المسلمين وإخوانهم المسيحيين ، فيجب علينا أن نتخذ من وحدتنا الوطنية درعا لتلك الهجمات الخسيسة ، وأن ننشر ثقافة التسامح وقبول الآخر بين المصريين .

اعتقالات سبتمبر وعهد الديكتاديمو

ستظل اعتقالات سبتمبر عام ١٩٨١ نقطة سوداء فى سجل النظام الساداتى خاصة بعدما أرسى السادات قواعد الديمقراطية فى بداية حكمه ، وقطع شوطا كبيرا فيها ، حيث كان قد ألغى الرقابة على التليفونات والصحف ، وأصدر الدستور الدائم ، وأغلق المعتقلات حتى ضربته الأخيرة فى سبتمبر ١٩٨١ «لم يحدث أن قضت مصر عشر سنوات متتالية دون اعتقال أو معتقلات منذ إعلان الحرب العالمية الثانية !»[1] ، وسمح بتشكيل المجالس الشعبية لأول مرة ، وتعدد الأحزاب ، ولكنه جاء فى أواخر أيامه لينقض على الديمقراطية التى أرساها ، ويلهب ظهرها بسوط اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ ، مما دعا البعض إلى القول بأن عهد الرئيس السادات هو عهد «الديكتاديمو» أى عهد ديكتاتورى مع مساحة من الديمقراطية ، لقد كانت مشكلة العصر الساداتى أنه كان يواجه تحديات كبيرة تتطلب قرارات حاسمة فى ظروف غاية فى الصعوبة ، فقد شهدت تلك الفترة الحرب ، والسلام ، العجز الاقتصادى ، التطرف الدينى والفتنة الطائفية ، وغيرها من التحديات التى نجح السادات فى التعامل ببراعة مع بعضها وفشل فى البعض الآخر وهكذا كان منحنى القرارات السياسية للسادات بين الارتفاع والهبوط ،

(١) عبد الستار الطويلة – أنور السادات الذى عرفته .

فرغم أن السادات ربح بورقة الديمقراطية رصيدًا كبيرًا من الشعبية فى بداية حكمه ، إلا أنه حرقها فى أواخر أيامه باتجاهه نحو الديكتاتورية Dictatorship ، فبعد اتفاقيات كامب ديفيد وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل وتأييد جانب كبير من الشعب للسلام ، أصبح السادات لا يقبل الرأى الآخر وأصبح حساسا لأى نقد ، وانتابته العصبية والتوتر فى ظل تنامى القوى المعارضة له ، فالدول العربية تهاجمه من جهة وتغذى الجبهة الداخلية التى تنتقد سياسته ، إلى جانب تضخم فاعلية الجماعات الإسلامية واتجاهها إلى التطرف والعنف واصطدامها به ، وكانت تلك الفترة حساسة بالنسبة لاتفاقية السادات السلمية مع إسرائيل ، ولم يصمد السادات أمام كل هذه التيارات المعارضة له والتى كانت تجذبه جذبا نحو الانزلاق والاصطدام فانجرف يهاجمهم ويتوعدهم فى كل مكان ، وكان السادات أشبه بالبركان الثائر فهاجم الكل بشراسة وصنع العداء مع كل الجبهات فلم تبق له جبهة تسانده ، خاصة بعد أن ساهمت تصريحاته المختلفة فى إشتعال العداء مع خصومه وفتح على نفسه جبهات وصراعات كان فى غنى عنها ، وبدأ يتحدث أنه منح الديمقراطية ولكن الديمقراطية لها أنياب ! ولكنه لم يع وقتها أن «الديمقراطية تؤخذ ولا تمنح» ، وكان السادات قلقاً جداً بشأن أن تتخذ إسرائيل اعتراض بعض القوى السياسية على معاهدة السلام ذريعة للتنصل من تنفيذ تعهداتها بالانسحاب من سيناء ، لأن مناحم بيجن قال للسادات كيف نضمن استمرار مصر في الالتزام بالسلام معنا بينما هناك معارضة شديدة له ؟ ، ففاجأ السادات – كعادته – الجميع باعتقال قائمة عريضة ضمت ١٥٣٦ شخصًا من السياسيين والكتاب ورجال الدين إلى جانب المنظمات الدينية المتطرفة والإرهابية ، فكانت ضربة قاضية أو نكسة للديمقراطية وكان هذا القرار بمثابة نهاية لحياة السادات السياسية ، حيث زاد التوتر والعنف والهجوم على السادات وكان السادات لايفتأ أن يشعله بوقود من تصريحاته الصادمة ، وكان يرى أن هذا الاعتقال مجرد تحفظ وقتى لإنقاذ البلد من

الفتنة ، ومن الجدير بالذكر أن أغلب اعتقالات السادات لم تشهد تعذيبا للمعتقلين وأن أغلبهم عومل معاملة كريمة . كان كل هم السادات فى ذلك الوقت هو حصوله على سيناء أولا حيث كان يعتبرها مرحلة فاصلة فى تاريخ مصر ، وكان الرئيس السادات قد وعد إخراج هذه القائمة من المعتقل عقب تنفيذ إسرائيل لوعدها بالانسحاب من سيناء حيث حدد لهم موعد خروجهم فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ وهو موعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ليبين ثمار السلام لمن عارضوا كامب ديفيد ، ولكن القدر لم يمهله بتنفيذ وعده .

الجماعات الإسلامية ...واغتيال السادات

كان السادات لاعبًا ماهرًا على طاولة اللعب السياسية ، وربح كثيرا من ألعابه وأوراقه السياسية ، ولكن اللعبة ليست دائما فى صالح أصحابها ، فمن الممكن أن تدور الدائرة على صاحب اللعبة ، وهو ما حدث مع السادات ، حينما أعطى الحركات الإسلامية قبلة الحياة ، وأطلق يد التيار الإسلامى وأعطاه مزيدا من الحرية والدعم ليواجه به التيار اليسارى والشيوعى ويحد من انتشاره ، وبذلك يتحقق للسادات إحداث نوع من التوازن ، ولم يعتقد السادات أن هذا التيار الدينى سيتحول إلى تيار سياسى دينى أكثر تطرفا سيصلى السادات بناره فيما بعد ، أو على حد تعبير كثيرين أنه أخرج المارد من القمقم . أخرج السادات تلك الجماعات بعد أن لاقت التعذيب والاضطهاد فى السجون والذى ولد لديهم فكرة العنف والتكفير ، فانشقت عن الجماعات الإسلامية جماعات متطرفة تستخدم العنف وسيلة ، كان أغلبهم شبابًا متحمسًا لم ينالوا حظهم من الخبرة ، وجرى تلقينهم دينيا بطريقة مغلوطة ، فصاروا يرون كل المجتمع فاسدًا وكافرًا ، وظهرت الكثير من هذه الجماعات مثل جماعة (التكفير والهجرة) التى اغتالت الشيخ الذهبى وزير الأوقاف الأسبق فى يوليو ١٩٧٧ ، وجماعة (الناجون من النار) ، وجماعة (الجهاد) التى اغتالت الرئيس السادات وغيرها وقد انشقت بعض هذه الجماعات عن تنظيم

الإخوان المسلمين بعد أن وجهت اللوم على الإخوان لقصر دورهم على إسداء النصح لحكام بلدان المسلمين بدلاً من السعى للاستيلاء على السلطة مباشرة ، وقد حاول «عمر التلمسانى» المرشد العام للإخوان المسلمين فى هذا الوقت أن يقضى على فكرة التكفير من عقول هؤلاء الشباب لأن تكفير المسلم ليس بالأمر الهين فى العقيدة الإسلامية مهما بلغ المسلم فى انحرافه أو قسوته ، وكان يقول :« لا تجعلوا همكم الدعاء على الظالمين ولكن فكروا كيف تكفونهم عن الظلم » ، ولكن هؤلاء الشباب كانوا مدفوعين دفعا بأفكارهم بطريقة لا شعورية ، وفرضت الأحداث نفسها وركب هذا التيار موجة العنف ، وبعد توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد وتزايد الهجوم عليه واصطدامه ببعض رجال الدين ، وتهديده لأفراد هذه الجماعات فى زمرة تهديداته ترسخ لدى هؤلاء الشباب شعور التخلص من السادات والاستيلاء على الحكم زعما أنه لا يطبق الشريعة الإسلامية وأنه تصالح مع اليهود وحاولوا أكثر من مرة اغتياله ولكنهم فشلوا ثم جاءت أحداث سبتمبر لتعد ضربة قاضية لتلك الجماعات بعد أن اعتقلت العديد منهم ، فمن نجا منهم حاول أن يضرب ضربته الأخيرة بعد تساقط الجماعات الواحدة تلو الأخرى ، واغتالوا الرجل فى يوم عرسه وهو يحتفل بنصره وسط جنوده ، ثم حاولوا بعد ذلك أن يقيموا ثورة ويستولوا على البلد، ولكنهم فشلوا وهذا يعطى لنا انطباعا ببعد نظر الرئيس السادات حتى فى أسوأ قراراته، حيث لو لم يعتقل عددًا كبيرًا من هذه المنظمات لكان من الممكن أن ينجح مخططها فى الاستيلاء على الحكم بعد اغتيال السادات ، ولو كانت قرارات سبتمبر اقتصرت فقط على هذه الجماعات لكان قرارا مثالياً .

وكانت بعض هذه الجماعات الإسلامية قد أطلقت مبادرتها لوقف العنف فى يوليو ١٩٩٧ ، وأصدرت بعض المراجعات الفقهية التى عدلت فيها الكثير من أفكارها ، كما أعلنوا أن اغتيال السادات كان خطأً أضر كثيراً بمصر وبالحركة الإسلامية وأنه لو عاد الزمن بهم للوراء لما أقدموا على اغتيال السادات ! وفى حوار

أجرته مجلة الإذاعة والتليفزيون مؤخرا مع دكتور «ناجح إبراهيم» منظِّر الجماعة الإسلامية أشار بعدة تصريحات أهمها أنهم أعلنوا فيه ندمهم على اغتيال السادات وقصر تفكيرهم فى هذه الفترة وهم شباب حيث كانوا يرون السادات وكأن كله شر ولم ينظروا لإيجابياته الكثيرة ، وأضاف أنه لو عاد بهم الزمان لاقتربوا من السادات وخاصة وأنه كان يسعى للاقتراب من الحركة الإسلامية وكان يود أنها تناصره وتقف إلى جواره ، وأنه على الرغم من الانتقادات الحادة التى وجهت للرئيس السادات فى كامب ديفيد والتى كانت واحدة من أهم أسباب إقدام الجماعة على اغتيال السادات ، يتسابق الحكام العرب الآن على أقل من عشرة بالمائة مما حصل عليه السادات فى كامب ديفيد ولا نجد من ينتقدهم بكلمة واحدة ! .

وهكذا انتهت حياة السادات الصاخبة بأحداثها الساخنة وحركتها السريعة المحتدمة ... رجل أحب مصر .. لم يوفر لنفسه حياة هادئة .. قضى شبابه مضطهداً يقاوم الاحتلال الإنجليزى ... ساهم بدوره فى قيام الثورة ... تولى حكم مصر وهى تعانى من هزيمة مريرة فحولها إلى نصر مؤزر ... فتح نوافذ الديمقراطية وأعاد الأحزاب مرة أخرى ...ألغى الرقابة على الصحف ... تنفس المصريون الديمقراطية فى عهده أكثر من أى عهد سابق .... سعى من أجل السلام العادل لاسترداد أرضه ..... وسقط فى يوم عرسه وهو يحتفل بين جنوده أو أبنائه كما كان يحلو له ... إنه الرجل الأكثر غموضاً والأكثر جدلاً... الشخص الأبسط إنسانيا ، والحاكم الأشرس سياسيا ، ورجل الدولة الأكثر واقعية ... إنه الرجل الذى لا يزال مطلوبا ميتاً بعد أن كان مطلوبا حياً ..... إنه كما يقول عنه الكاتب الصحفى «موسى صبرى» « إنسان فى جوهر تصرفاته .... غولاً سياسياً فى قراراته ..... أستاذ فى فن التعامل مع الواقع » ..... إنه بالفعل كما كتب على شاهد قبره

« بطل الحرب والسلام ... عاش من أجل السلام واستشهد من أجل المبادئ ..» ..

ولم تنتهى علامات التعجب !!!

اغتيل الرئيس السادات فى المنصة وهو يحتفل وسط جنوده بطريقة دراماتيكية غريبة صعبة التكرار فى وسط غفلة أمنية وفى ظل حراسة الرئيس التى شلتها المفاجئة ، ومازال حادث اغتيال السادات يمثل لغزاً كبيراً حتى الآن !

وهكذا رافقت علامات التعجب حياة السادات وأحداث عصره ، رافقته فى مشواره النضالى قبل الثورة ، وفى مواقفه بعدها ، وفى توليه الرئاسة ، وفى قراراته السياسية المفاجئة الصادمة ، وحتى فى طريقة اغتياله !!! ، وكما سبق أن أشرنا فى مقدمة هذا الكتاب أننا بدأنا الحديث عن السادات بـ «علامات تعجب» ، ها نحن ننهيه بعلامات تعجب أيضاً وكما بدأت حياة السادات بـ «علامات تعجب» ، انتهت حياته باغتياله بطريقة أثارت العلامات نفسها !!!!.

رفقًا بالأجيال..!

« التاريخ الحقيقى لا المزيف أحسن فلسفة »

« نابليون »

«لو كان الموتى يتكلمون لما أصبح التاريخ مجموعة من الأكاذيب السخيفة»

«مارك توين »

ما زالت حملات التشويه لزعمائنا مستمرة ، حتى أصبحنا كشباب لا نرى فى زعمائنا غير صور العمالة والخيانة والتفريط فى حق الوطن ، ونشأنا ممزقين فكرياً وذهنياً لا نجد القدوة التى نتكئ عليها ونتخذها رمزاً ونبراساً فى طريقنا . لقد تربينا على أن أحمد عرابى هو قائد ثورة وطنية ضد الخديوى ومناضل وطنى ضد الاستعمار ، وأن سعد زغلول هو زعيم الأمة ومفجر ثورة ١٩١٩ ، ومصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد وقائد الحركة الوطنية ضد الانجليز والمفاوض السياسى الشرس ، وعرفنا أن عبد الناصر هو مفجر ثورة يوليو وزعيم الأمة العربية ، وأن السادات هو الرجل السياسى الوطنى وبطل الحرب والسلام ، ولكن خرج علينا البعض من أدعياء الحقيقة يعبثون بالتاريخ ، فيدعوا أن عرابى اندفع وجازف بالجيش وجر الاحتلال الإنجليزي لمصر ، رغم أن المؤرخين والمحللين يرون عرابى زعيماً وطنياً عبر عن ثورة الفلاح ضد الطبقة الحاكمة وعبر عن الحق المصرى وكرامته ! . زعموا أن سعد زغلول ارتبط بسياسة الاحتلال البريطاني فى كل مراحله ، وأن الاحتلال هو الذي هيأ له السبيل لامتطاء الركب الثوري سنة

١٩١٩، رغم أن «غاندى» عندما قاد الهند ضد بريطانيا كان يقول أن أستاذه هو «سعد زغلول»! . واختفى الزعيم «مصطفى النحاس» من كتب التاريخ ومن الإعلام رغم أن الشعب المصرى ناضل الاحتلال البريطاني تحت زعامته لأكثر من ربع قرن ! ورغم كل إنجازات الرئيس عبد الناصر لم يروا فى عصره إلا الهزيمة وجرهم الاشتياق للعودة إلى أيام الملك ! . وأخيراً كانت مكافأة السادات الذى خلص البلاد من هزيمة موجعة وفرض السلام على إسرائيل بعد أن كسر أنفها أن يتهم بالخيانة والعمالة رغم أن الغرب يراه من أعظم الشخصيات فى القرن العشرين !.

ماذا يريد هؤلاء هل يريدوننا أن نتنصل من تاريخنا وأن نشعر بالخجل بالانتساب إليه ! هل يدفعوننا إلى أن نسب زعماءنا وأن نشكك فى وطنيتهم ! . إن كل شعوب العالم تمجد زعماءها وتحيى ذكراهم وتغذى بسيرتهم وكفاحهم الحماسة والوطنية لدى أفرادها حتى يكونوا قدوة للأجيال على مر العصور لا ينقبوا عن أخطاء حكامهم ويتصيدونهم . ما هو رد فعل الأجيال الناشئة حينما يتم تلقينهم أن زعماءهم كانوا خونة ومتآمرين وأن الغش والخداع هو الذى وضعهم فوق رؤوس الشعب ، ما فائدة تمسكهم بالشرف والأمانة والإخلاص طالما أن الغش والنفاق والخداع هو المعبر الذى يؤدى إلى المناصب والنفوذ ! أين يجدوا قدوتهم التى يستندوا إليها طالما أن كل زعمائهم كانوا مزيفين ! كيف يعتزوا ويفتخروا بتاريخهم ويدافعوا عنه طالما أن كل إنجازاته مشوهه !

لقد أرادوا هدم الماضى الذى يستند إليه الأجيال ، فماذا ينتظرون من بناة المستقبل ..... !